جامعة الاخوة منتوري

قسنطينة 1

كلية الحقوق

محاضرات في مقياس الاقتصاد السياسي

السنة الأولى

المجموعة ج

الاستاذة بويرطخ نعيمة

2024-2023

المحاضرة الأولى : ماهية الاقتصاد السياسي

أولا – أصول علم الاقتصاد السياسي

يرجع أصل مصطلح " الاقتصاد السياسي " إلى الإغريق ، و بالتحديد إلى الفيلسوف "أرسطو"، و كان يدل على علم قوانين الاقتصاد المنزلي ، أو علم مبادئ تدبير المنزل أو قوانين الذمة المالية المنزلية ، وقد استعمل اصطلاح " الاقتصاد السياسي" لأول مرة في بداية القرن السابع عشر على يد الكاتب الفرنسي الشهير " أنطوان دي مونكريتيان" Antoine de Montchrestien ، الذي نشر عام 1615 كتابه الذي يحمل عنوان : " **المطول في شرح الاقتصاد السياسي** " ، قاصدا باصطلاح "الاقتصاد السياسي" ، السياسة المالية الأنجح لإغناء خزينة الملك ، وهذا يعني أنه لا يتعلق بالأسرة ، إنما يتعلق بالدولة ككل.

و كان يهدف من وراء ذلك إلى تحديد السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة لزيادة ثرواتها ورفع المستوى المعيشي للأفراد ، و يحتوي هذا الكتاب على مجموعة من النصائح و الإرشادات الموجهة للملك حتى يتمكن من إدارة مالية الدولة، ليعطي مفهوما للاقتصاد السياسي بأنه السياسة المالية الأصلح لإغناء خزينة الملك .

و في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانت البداية الأولى لظهور علم الاقتصاد كعلم مستقل عن غيره من العلوم ، وفي 1776 ألَّف "آدم سميث" كتابه الشهير المعنون: " ثروة الأمم " ليصبح بعد ذلك مصطلح "الاقتصاد السياسي " ، يُستعمل للدلالة على علم الثروة ، لذا وُصف " آدم سميث" بأنه أب علم الاقتصاد السياسي و مؤسسه .

و قد حاول "آدم سميث " من خلال مؤلفه الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بكيفية التلبية المستمرة لحاجات أفراد المجتمع ، من خلال توفير مختلف المنتوجات، و كذا تزويد الدولة بمختلف الثروات لزيادة نفوذها السياسي ، لكن بعد ذلك تم الاستغناء عن مصطلح "الاقتصاد السياسي"، واستخدم فقط مصطلح " الاقتصاد" ، و بقي الاقتصاد السياسي حبيس الفكر الاقتصادي الدولي.

لكن ظل اصطلاح " الاقتصاد السياسي " مستمرا حتى يومنا هذا ، حيث استعمل من طرف العديد من الاقتصاديين المعاصرين ، كالفقيه الفرنس Raymond Barre في كتابه المعنون "الاقتصاد السياسي" ، سنة 1959 ، و أيضا الفقيه Oskar Lange سنة 1962 ، و أيضا الاقتصادي المصري "محمد دويدار" في كتابه المعنون ب " مبادئ الاقتصاد السياسي " ، و كان ذلك سنة 1993 .

ومع تطور الظروف و الأوضاع مقارنة بالماضي ، لم يعد المجال الاقتصادي مقتصرا فقط على تنظيم الذمة المالية المنزلية ، و إشباع الحاجيات الأسرية مثلما كان يُنظر إليه في السابق ، بل تعدى الأمر المحور الأسري ليشمل كافة المجتمع أي الدولة ، كما تجاوز الأمر الدولة إلى مختلف الدول ، التي دفعتها مشكلة الندرة إلى الدخول في علاقات تبادل و تعاون ، وهذا يعني وجوب انتهاج الدول لسياسة اقتصادية محددة تضمن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتساعدها أيضا على حل مشاكلها الاقتصادية.

ثانيا – تعريف علم الاقتصاد السياسي

اختلف الباحثون في وضع تعريف محدد لعلم الاقتصاد السياسي ، حيث اعتمدوا على معايير مختلفة أدت بطبيعة الحال إلى عدم التوصل إلى تعريف جامع مانع له ، و نورد في هذه الدراسة التعاريف التالية :

1 – تعريف علم الاقتصاد السياسي على أساس فكرة إشباع الرغبات :

ويقصد بذلك أن موضوع الاقتصاد السياسي يتعلق بالغاية التي يهدف الإنسان إلى تحقيقها من جرَّاء مزاولته للنشاط الاقتصادي ، فيرون أن تلبية الرغبات و الحاجات تمثل الهدف الأساسي لكل ما يدخل في نطاق الاقتصاد ، بمعنى أنه يشمل كل نشاطات الإنسان التي تهدف إلى تلبية حاجاته .

_ نقد :

إعطاء الاقتصاد السياسي نطاقا واسعا ، لأن هذا المفهوم جعله يشمل كل نشاط يهدف إلى إشباع حاجة أو تحقيق رغبة ، و إسقاطا لهذا المفهوم ، و على سبيل المثال فإن قراءة جريدة ، أو الذهاب في نزهة إلى الشاطئ تدخل في دائرة الاقتصاد ، لكنها من الناحية الواقعية و القانونية تخرج عن نطاقه.

2 – تعريف علم الاقتصاد السياسي على أساس فكرة تكوين الثروات:

من رواد هذا الاتجاه "آدم سميث" و "جون ستيوارت ميل" و غيرهم ، حيث يرون أن الاقتصاد السياسي يدرس كل نشاطات الإنسان التي تهدف إلى تحقيق الثروة ، كما أن الموضوع الأساسي للاقتصاد السياسي ، زيادة قوة الدولة و ثرواتها.

– نقد :

إن هذا التعريف جعل النشاط الاقتصادي يرتكز فقط على خلق المادة (إنتاج السلع والوسائل المتبعة في الإنتاج و توزيع السلع ، وكذا زيادة الإنتاج) و ليس خلق المنفعة ، حيث تجاهل هذا التيار العديد من الموضوعات ذات الصفة الاقتصادية كموضوع الخدمات ، التي تلعب دورا كبيرا في تلبية حاجات الإنسان و تحقيق رفاهيته ، كعمل الأستاذ و الطبيب.

3 – تعريف علم الاقتصاد السياسي على أساس فكرة التبادل :

يرى هذا الاتجاه أن الاقتصاد السياسي يدرس عمليات التبادل بين الأفراد في المجتمع ، كأن يتخلى الفرد على ما في حوزته ليتحصل و بالمقابل و من فرد آخر على ما يحتاجه ، و إن عمليات التبادل هذه تتم عن طريق واسطة تتمثل في النقود ، لتخلق هذه العمليات جسرا بين إنتاج السلع و تلبية الحاجات البشرية.

– نقد :

إهماله للعديد من التصرفات و السلوكيات التي تدخل في دائرة الاقتصاد ، إلا أنها لا تتم عن طريق عملية التبادل ، كالفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي ، إضافة إلى وجود عمليات تبادل بين الأفراد لا تتم بواسطة النقود ، ونقصد بها المقايضة ، أي تبادل سلعة بسلعة أخرى، و أيضا نشاط المرافق العامة التي تقدم خدمات مجانية للمجتمع، وهذا يعني أنها دون مقابل.

4 _ تعريف علم الاقتصاد السياسي على أساس الندرة :

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن علم الاقتصاد السياسي يقوم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل ، التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتلبية حاجاتهم ، أو بشكل مختصر هو الكفاح ضد الندرة.

في حقيقة الأمر توجد العديد من التعاريف المختلفة لعلم الاقتصاد السياسي ، وحتى نتمكن من وضع تعريف شامل له ، فلابد أن **نحدد و نضبط مواضيعه و مناهجه و علاقته بمختلف العلوم.**

1 – مواضيع الاقتصاد السياسي :

أ – **الحاجات الإنسانية و وسائل إشباعها** : للإنسان حاجات فردية و أخرى جماعية

* **الفردية** : كالغذاء و الملبس ...و نقصد بها السلع المادية التي يكون مصدرها الطبيعة ، و تحتاج إلى عمليات استخراج و تحويل و نقل و ...، و هذا يعني استبعاد ما يحتاج إليه الإنسان لتلبية حاجاته دون أن يبدل أي مجهود ، أي دون القيام بأي نشاط إنساني كالهواء الذي نحتاجه للتنفس ، وضوء الشمس ... وحقيقة يخرج هذا الأمر عن دائرة اهتمام الاقتصاد السياسي .

* **الجماعية** : الأمن ، العدالة.

ب– الانتاج : و نقصد به العملية الإنتاجية أي (إنتاج سلعة مادية من خلال تكييف الطبيعة عند الماركسيين)، بينما يرى الاقتصاديون البرجوازيون أن عملية الإنتاج تشمل (السلع و الخدمات).

ج– العمل : و نقصد به العمل العضلي و الفكري.

د – وسائل العمل: الآلات و التجهيزات ، المباني ، الطرقات ، وسائل النقل... ، أي كل الوسائل التي تُستخدم في تحضير مواد العمل ، و كل ما من شأنه أن يُستخدم لتسهيل عملية الإنتاج ، و الزيادة في القدرة الإنتاجية للفئة العاملة.

هـ– مواد (موضوع) العمل : أي المواد التي يتم تحويلها بواسطة العمل الإنساني باستخدام أدوات العمل.

و– أسلوب الإنتاج : و المقصود به القوى المنتجة (وسائل العمل + الأفراد ذوو الخبرة في الإنتاج ، أي القوة العاملة البشرية) ، وكذا علاقات الإنتاج (العلاقات التي تنشأ بين الأفراد خلال عملية إنتاج السلع و الخدمات و توزيعها).

2 – مناهج علم الاقتصاد السياسي :

و نقصد بها طرق البحث المختلفة في علم الاقتصاد السياسي ، و المتمثلة في :

أ– الطريقة الاستنتاجية أو الاستنباطية : نقصد بها التفكير المنطقي الذي ينتقل فيه الباحث من العام إلى الخاص ، كوجود مشكلة يحاول إيجاد حلول لها.

ب – الطريقة الاستقرائية : و هي بمثابة استدلال صاعد ينتقل فيه الباحث من الخاص إلى العام ، أي الانتقال من الجزئيات إلى الأحكام العامة ، كالانتقال من مثال أو مجموعة أمثلة ، إلى القاعدة العامة أو النظرية .

ج – الطريقة الإحصائية: و التي تعتمد أساسا على الدراسات العددية للظواهر العملية و الإنتاجية القابلة للعد و الترقيم، من خلال دراسة الظواهر و استخراج النتائج و تدوينها في جداول و رسوم بيانية ، و هي الدراسات المتعقلة بالدخل ، الاستثمار ، الاستهلاك ، التضخم ، البطالة...الخ.

د– الطريقة الرياضية : القائمة على الاستعانة بالتقنيات الرياضية في التحليل الاقتصادي ، كالاستعانة بالرموز و المصطلحات الرياضية ، وكذا استعمال القوانين و القواعد الرياضية في التحليل الاقتصادي .

3 – علاقة علم الاقتصاد السياسي بباقي فروع العلوم الاجتماعية:

أ – الاقتصاد السياسي و فرع العلاقات الدولية:

يعتبر علم الاقتصاد السياسي علم نظري يشمل وضع المناهج و النظريات والقوانين والمفاهيم المتبعة في تحقيق سياسة قوية للدولة في المجال الاقتصادي، و من بين المواضيع التي يعالجها الاقتصاد السياسي المشكلة الاقتصادية ، و هي ليست ذات بعد وطني محصور في إطار الحدود الوطنية للدولة فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى المجال الدولي ، فأي أزمة اقتصادية سواء كانت على الصعيد الوطني أو الدولي من شأنها التأثير في اقتصاد الدول المرتبطة بها و بعلاقاتها الدولية ، فهبوط قيمة البترول مثلا من شأنه المساس باقتصاد الدولة التي تعتبر النفط هو المسيّر لعجلة اقتصادها ، لذلك نجد العديد من الدول النفطية تتجه نحو إبرام الاتفاقيات الدولية ، و الانضمام إلى المنظمات كمنظمة الأوبيك لرعاية مصالحها .

كما أن ندرة المواد أو وفرتها من شأنه التأثير في اقتصاد الدول ، و في مدى تبعيتها من عدمها للدول الغنية بالثروات الطبيعية ، و ما يستوجبه من علاقات استيراد وتصدير ، و إن هذه العلاقات لا تقتصر على الندرة أو الوفرة فحسب ، بل تندرج في إطارها أيضا مدى قدرة الدولة على تحويل مواردها ، و على التصنيع من عدمه ، و كذا إمكانياتها التقنية و التكنولوجية ، فكل هذه العوامل تؤثر على اقتصاد الدول والعلاقات الدولية بشكل عام.

ب- الاقتصاد السياسي و علم السياسة:

إن علاقة الاقتصاد السياسي بالسياسة هي علاقة تكامل، فالدولة القوية اقتصاديا ، والقادرة على تلبية احتياجات شعبها تعادل في القوة الدولة ذات النفوذ السياسي ، و العكس صحيح لأنهما وجهان لعملة واحدة ، كما تعتبر الدولة من الموضوعات الرئيسية التي يهتم بدراستها علم السياسة ، و في الوقت ذاته تعتبر قوة الدولة و استقرارها الاقتصادي من أهم مواضيع البحث و الدراسة لدى الاقتصاديين ، لذلك يستحيل الفصل بينهما.

و قد أثبت الواقع أن العديد من الصراعات السياسية تعود في الأصل لأسباب اقتصادية ، كما أن الباحثين في النظم السياسة المعاصرة يؤكدون على الترابط الوثيق بين الاستقرار السياسي من جهة ، و الرخاء الاقتصادي من جهة أخرى ، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين الحاجيات الاقتصادية لمواطنيه ، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله ، فالدولة التي لا تؤمن متطلبات شعبها تجدها دائما في حالة من الصراعات و الاضطرابات الداخلية و كذا انعدام الأمن و الاستقرار ، و تدمر المواطنين وانتشار أعمال الشغب و تفشي الجريمة ، الأمر الذي من شأنه التشكيك في مدى مصداقية النظام الحاكم ، و في أغلب الأحيان تنتهي هذه المشاكل بحرب أهلية ، أو تغيير نظام الحكم القائم أو إسقاطه.

ج – الاقتصاد السياسي و علم الاجتماع:

يهتم علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية و أسبابها ونتائجها و مراحل تطورها، و كذا بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه.

أما الاقتصاد فيتولى دراسة الأفراد كجماعات ، لذا يهتم عالم الاقتصاد بمعرفة أنماط التجمعات البشرية (مهن ، طبقات...) ، لأن الظواهر الاقتصادية تنشأ و تتطور في أوساط محددة .

إضافة إلى تأثير الاقتصاد سلبيا و إيجابيا على الجانب الاجتماعي و على حياة الفرد ، فظهور الأزمات الاقتصادية يمس مباشرة بالجانب الاجتماعي و بالمستوى المعيشي للأفراد ، وما ينتج عن ذلك من سلوكات إنسانية سلبية نتيجة لما يعانيه المواطن من عدم القدرة على إشباع حاجياته ، كتفشي الجريمة ، استهلاك المخدرات ...إلخ ، والعكس صحيح.

د – الاقتصاد السياسي و علم التاريخ:

إن كل علم يستوجب دراسة تاريخية وصفية لأسباب نشأته و مدى تطوره ، و مجمل ظواهره وحيثياته، لأن الدراسة التاريخية لأي علم من شأنها أن تساهم في فهمه و تفسيره بشكل أفضل، فلا نستطيع دراسة أي علم دون محاولة فهم و دراسة كل ما يتعلق به منذ النشأة و حتى يومنا هذا ، فعالم الاقتصاد لا يمكن الاستغناء عن التاريخ ، حيث يستعين به في فهم تطور و تعاقب الأنظمة الاقتصادية ، و بالتالي تساعده على فهم الحاضر ومحاولة التنبؤ بالمستقبل.

هـ – الاقتصاد السياسي و القانون :

إن القانون يتكون من مجموعة من قواعد السلوك الاجتماعي العامة و المجردة ، و التي تنظم العلاقات القائمة بين الأشخاص في شتى الميادين بما في ذلك الجانب الاقتصادي ، فالاقتصاد السياسي كعلم يستوجب توفر جملة من القواعد القانونية المنظمة للحياة الاقتصادية كالقانون التجاري ، قانون الضرائب ، قانون الاستثمار، قانون النقد و القرض ...إلخ ، زد على ذلك فإن التطور الاقتصادي يدفع إلى ضرورة إحداث تغيير و تطوير للقوانين المنظمة لهذا القطاع حتى تتناسب مع ما هو جديد ومستحدث.

و– الاقتصاد السياسي و الفلسفة :

إن الاقتصاد السياسي هو علم فلسفي ، لأن مناهج التحليل التي يعتمد عليها تخضع لقواعد المنطق و الاستنباط ، و هذه الأخيرة في الواقع كلها مناهج فلسفية يعتمد عليها الاقتصاديون في دراساتهم ، لأن الخيارات الاقتصادية على الرغم من أنها مادية في غالبيتها ، فإنها تعتمد أيضا على عوامل فكرية و نفسية.

ز – الاقتصاد السياسي و علم النفس :

يعتمد الاقتصاديون الكلاسيكيون على التحليل النفسي في فهم التصرفات الاقتصادية وفهم سلوك الأفراد، لاعتقادهم أن المنفعة الشخصية هي الدافع و المحرك الأساسي لسلوك الأفراد، كما أن عملية التسويق تقوم على التحليل النفسي لتوجيه المستهلكين من خلال الدعاية و الإشهار .

ح – الاقتصاد السياسي و الجغرافيا:

يدرس علم الجغرافيا كل ما يحيط بالإنسان من جبال و محيطات وبحيرات وسهول و مناخ و كذا الثروات و المواد الأولية في كل منطقة، و هو يزود عالم الاقتصاد بكل المعلومات الطبيعية الضرورية لمزاولة النشاط الاقتصادي خاصة مصادر الطاقة و مصادر المواد الأولية ، فكل المعلومات التي يوفرها تعتبر ركائز لاقتصاد الدولة ، حيث يتوجه عالم الاقتصاد نحو الاعتماد على ما يقدمه علم الجغرافيا من معلومات قيمة عند دراسته للتفاعلات الاقتصادية ، و كذا عند البحث عن حلول لمختلف الأزمات والمشاكل الاقتصادية.

ط – الاقتصاد السياسي و علم الديموغرافيا:

الديموغرافيا علم يهتم بدراسة قضايا السكان من حيث الحركة، الهجرة، التوزيع و الخصوبة في الإنجاب و التكاثر، تحديد النسل، التخطيط العائلي، و يسجل نمو المواليد والوفيات، متوسط العمر...الخ ، وكون علم الاقتصاد السياسي مرتبط بالإنسان و نشاطه، فإنه لا يمكن الكلام عن علم الديموغرافيا دون تحديد تأثيره على المجال الاقتصادي.

فيبدو جليا أن النمو الديموغرافي له تأثير لا يُستهان به على اقتصاد الدولة ، فكلما زادت نسبة النمو الديموغرافي في منطقة معينة استوجب زيادة الإنتاج لتغطية احتياجات تلك المنطقة، و هو الأمر الذي من شأنه أن يرهق اقتصاد الدولة خاصة إذا كانت تعاني من نقص في الثروات الطبيعية أو السلع و المنتوجات.

كما أن العوامل الاقتصادية لها تأثير على التوزيع الجغرافي للسكان ، و على معدلات الإنجاب ، كما تؤثر الفئة الغالبة على تركيبة المجتمع على الجانب الاقتصادي للدولة ، فالحياة الاقتصادية للدولة ذات نسبة الشباب العالية تختلف عن الدولة التي تطغى على تركيبتها السكانية فئة الشيوخ .

في النهاية و من خلال العناصر التي قمنا بدراستها ، فقد توصلنا إلى وضع تعريف جامع مانع للاقتصاد السياسي ، و الذي يوصف في واقع الأمر بالتعريف المركب ، و هو كالآتي :

هو فرع حديث من بين فروع العلوم الاجتماعية ، يختص بتوظيف الموارد المتاحة لإنتاج السلع و الخدمات ، و التي يتم توزيعها بين الفئات المختلفة لإشباع حاجات معينة ، و كذا بدراسة الظواهر و العلاقات الاقتصادية باعتبارها ظواهر وعلاقات ذات طبيعة تاريخية و اجتماعية ، و التي لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي و الاجتماعي و السياسي ، و رغم وجود قوانين عامة للسلوك الاقتصادي في كافة المجتمعات ، إلا أن لكل مجتمع قوانينه الخاصة المرتبطة بسياق تاريخي خاص ، والتي تحدد جوهر و محتوى السلوك الاقتصادي و العلاقات الاقتصادية ، كما أن لهذا العلم مناهج وتقنيات يستعملها المختصون في سبيل البحث عن الحقائق الاقتصادية ، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بمختلف العلوم الاجتماعية ، وقد نتج عن تطوره ظهور مجموعة من الفروع كالاقتصاد الجزئي ،الاقتصاد الكلي ، الاقتصاد التخطيطي ، الاقتصاد المالي ...الخ.

المحاضرة الثانية : المشكلة الاقتصادية

أولا – تعريف المشكلة الاقتصادية

هي عبارة عن مشكلة يسعى علم الاقتصاد إلى البحث عن حلول لها ، و تسمى أيضا مشكلة الندرة ، فهي الفجوة بين الموارد المحدودة ، و الحاجات البشرية غير المحدودة ، أو هي الندرة في الموارد الاقتصادية المتوفرة ، مع زيادة حاجات الإنسان ، ما يؤدي إلى ظهور مشكلة في الاختيار عند الأفراد بين هذه الحاجات ، عندها يترتب على الأفراد التضحية بحاجات معينة على حساب حاجات أخرى.

ويكمن أساس المشكلة الاقتصادية في العلاقة غير المتوازنة بين متغيرين ، الأول و نقصد به الموارد المتاحة أو الثروة ، و الثاني نقصد به الحاجات أو الرغبات و التي تمثل المصاريف المختلفة ، و هي تظهر و تتضخم خاصة في الدول المتخلفة قليلة الموارد و ذات الدخل العام المنخفض، و كذا ذات النمو السكاني المرتفع ، حيث يكثر الاستهلاك و ترتفع الأسعار نتيجة لتناقص العرض عن الطلب.

ثانيا _ أسباب المشكلة الاقتصادية

1 – الحاجات البشرية : الحاجة هي الرغبة في إشباع نقص مادي أو معنوي ، وعدم تلبية الحاجات يؤدي إلى خلق شعور الألم، المرض ، الجوع ، العطش ، البطالة ، العزوبية ، البرد ...إلخ ، وهي تتصف بالتعدد والتنوع ، كما أنها غير متناهية ومتزايدة ، فإذا تمت تلبية حاجة رقم 1 فيعني ذلك ظهور حاجة أخرى يحتاج الفرد لتلبيتها... وهكذا، كما تتصف بالنسبية، بمعنى أن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى تلبيتها اليوم ، ليست هي ذات حاجات أجدادنا في ما مضى ، و ليست هي حاجات أحفادنا في المستقبل ، كما توجد الحاجات الأساسية كالمأكل و المشرب والملبس و المسكن ...، و حاجات أخرى كمالية كاللباس الفاخر، و السيارات الفاخرة...إلخ ، وتوجد كذلك حاجات فردية و أخرى جماعية (الأمن ، التعليم ، العدالة) ، وكذا حاجات أخرى مكتسبة ، و هي تلك التي تظهر نتيجة للتطور الفكري والاجتماعي والحضاري كالتعليم ، الثقافة ، الأنترنت ، الهاتف النقال...الخ ، وأيضا توجد حاجات مادية و أخرى معنوية كالصحة و التعليم ...إلخ.

وحقيقة تختلف الحاجات البشرية على حسب الفئات العمرية ، حيث تختلف حاجات الأطفال عن حاجات فئة الشيوخ و الشباب ، و على حسب الجنس كذلك ، فتختلف حاجات النساء عن حاجات الرجال ، كما تختلف حاجات المناطق الحارة عن حاجات المناطق الباردة ....وهكذا.

2 – ندرة الموارد : و نقصد بها قلة الموارد التي تستعمل من أجل الإنتاج ، و تأخذ شكل موارد اقتصادية ، وهي في الأصل موارد محدودة و نادرة نسبيا ، ولا يمكن الحصول عليها أو توفيرها دون جهد أو دفع مقابل مادي ، كما يضاف إليها عنصر العمل ، و نقصد به الجهد البشري اللازم لإنتاج السلع والخدمات سواء كان فكريا أم عضليا ، زد على ذلك رأس المال ، و هو السيولة النقدية اللازمة ، والعقارات و الآلات ووسائل النقل ، وكل ما يدخل في العملية الإنتاجية ، و أخيرا عنصر التنظيم و نقصد به الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج السابقة و ما يتطلب ذلك من كفاءة وخبرة.

و يعود سبب ندرة الموارد إلى عدم استغلالها أو سوء استغلالها، قابلية بعض الموارد للنفاذ ، زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج ، لذا لا بد من الاستغلال العقلاني لهذه الموارد ، مع ضرورة التوجه نحو الطاقات المتجددة.

ثالثا – خصائص المشكلة الاقتصادية

1 – الندرة : وهي القلة النسبية و ليست المطلقة للموارد الاقتصادية ، و التي تعتبر وسيلة لتلبية حاجات الأفراد ، وإنه عند زيادة الطلب عليها تتحول إلى مواد نادرة ، و هذا يعني أنها تؤثر على المشكلة الاقتصادية ، والندرة هي صفة خاصة بالسلع التي تدل ندرتها على ضرورة بذل الجهد و المال للحصول عليها.

2 – الاختيار: إن الاختيار يرافق الندرة أثناء إشباع حاجات الأفراد ، لذا فإن الندرة تدفع الأفراد إلى الاختيار بين مجموعة من البدائل ، فعندما لا يستطيع الأفراد الحصول على كافة رغباتهم ، يضطرون إلى اللجوء للاختيار بين مجموعة من البدائل ، على سبيل المثال قد يلجأ شخص معين إلى شراء نوع محدد من السيارات ، بدلا من شراء نوعا آخر بسبب ندرة الموارد المالية الخاصة به.

3 – التضحية : لأن الحاجات أكثر من الموارد يتطلب ذلك إشباع حاجات معينة على حساب غيرها من الحاجات ، فعند استخدام كافة الموارد للحصول على سلعة أو خدمة ما ، فإن ذلك سيؤدي إلى التضحية بسلعة أو بخدمة أخرى ، و يطلق على هذه التضحية مسمى تكلفة الفرصة البديلة .

4 – العمومية : تواجه المشكلة الاقتصادية كل المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة.

5- يمكن التغلب عليها جزئيا و ليس كليا.

6- تبرز المشكلة الاقتصادية في المجتمع على كل مستوياته ، الأفراد ، الجماعة والدول ، فكلهم يواجهون هذه المشكلة ، لكن باختلاف حدتها بالنسبة لكل مستوى.

رابعا – طرق حل المشكلة الاقتصادية

1 – النظام الرأسمالي : يتم التقليل من حدتها من خلال العرض و الطلب ، أو جهاز الثمن حيث يتم تحديد الإنتاج بناء على طلبات المستهلك ، و إن هذا ما يسمى بسيادة المستهلك ، فإذا ارتفع ثمن سلعة معينة في السوق ، فيدل ذلك على إقبال أفراد الجماعة على تلك السلعة ، وطالما أن عامل تحقيق أقصى ربح هو الذي يتحكم في تصرفات المنتجين في ظل هذا النظام ، فارتفاع سعر تلك السلعة هو الذي يدفع المنتجين إلى انتاج هذه السلعة لسد حاجات الأفراد ، و العكس صحيح في حال انخفاض سعر سلعة ما في السوق.

نقد – إن جهاز الثمن في واقع الأمر، يعجز أحيانا في توجيه الموارد النادرة نحو انتاج سلعة ما من طرف المنتجين ، فيؤدي ذلك أحيانا إلى إفلاس بعض المنتجين ، الأمر الذي يجبرهم على الخروج من السوق ، و إتاحة الفرصة لمنتجين آخرين لاحتكار انتاج سلع محددة و التحكم في أسعارها ، و هذا مايعود بالضرر على المستهلكين ، و بالتالي يتطلب حل المشكلة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي أحيانا ضرورة التدخل الحكومي ، و كذا البحث عن طرق أخرى للتخفيف منها كالبحث عن موارد جديدة و استغلالها بشكل عقلاني، والإعتماد على التطور التكنولوجي ...إلخ.

2 – النظام الاشتراكي : يتم التقليل من المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام، من خلال التخطيط المركزي ، أي التخطيط الشامل للاقتصاد ، فالدولة لا تحدد الإنتاج بناء على طلبات المستهلكين ورغباتهم ، وإنما يحدد الإنتاج على حسب ما تراه الدولة ، فتوفر الدولة في الاقتصاد الموجه سلعا محددة من حيث النوعية و الكمية ، ليكون سعرها في متناول الجميع و احيانا أقل من التكلفة ، و ذلك على حسب الخطة الاقتصادية الشاملة التي يعدها جهاز التخطيط المركزي وفقا للدراسات والأبحاث المنجزة.

– **نقد :** أحيانا الإدارة المركزية لا تتمكن من الإلمام بكل حاجات الأفراد ، و ترتيبها ترتيبا تنازليا وفقا لأهميتها ، لذا لا يمكن توجيه الموارد النادرة توجيها سليما يتفق و حاجات افراد الجماعة .

3– النظام الاقتصادي المختلط: هو ذلك النظام الذي يجمع بين نظامين اقتصاديين مختلفين أي (اقتصاد السوق + الاقتصاد المخطط) ، فيمنح للأفراد درجة معينة من الحرية الاقتصادية ، لكنها ممزوجة بتخطيط اقتصادي ، فيكون حل المشكلة الاقتصادية من خلاله ، بالجمع بين ما جاء في النظامين السابقين ، أي بين جهاز الثمن ، و التدخل الحكومي (التخطيط المركزي).

المحاضرة الثالثة: الأنظمة الاقتصادية

أولا – النظام الرأسمالي (اقتصاد السوق الحر) :

1-التعريف :

هو نظام اقتصادي و سياسي و اجتماعي يقدس الحرية ، و يمجد الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، فيتيح للفرد حرية استخدام وسائل الانتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن ، وُلد من رحم الثورة الصناعية على أنقاض النظام الإقطاعي في أوروبا ، و يعتبر الفيلسوف البريطاني "آدم سميث" هو أول من وضع أسس النظام الرأسمالي ، في كتابه المعنون ب " ثروة الأمم " ، و هو المروج لشعار "دعه يعمل دعه يمر".

2- مميزاته :

أ – الدور الرقابي للحكومة و عدم تدخلها في النشاط الاقتصادي، إلا بالقدر الذي يتطلبه النظام العام و تحقيق الأمن ، كسن القوانين و فرض الضرائب...إلخ ، فيترك هذا النظام أمر الإنتاج و البيع والشراء للمستهلك و المنتج ، أي دون تدخل الحكومة في تحديد خطوط الإنتاج و البيع ، و في تحديد أسعار السلع و أنواعها و كميتها، فينحصر دورها فقط في الرقابة للتأكد من التزام الجميع بالقواعد القانونية العامة ، أو إنتاج سلع معينة يُمنع إنتاجها من طرف الخواص.

ب– الحرية المطلقة للمستهلك في اختيار نوعية السلع و الكمية التي يطلبها .

ج– كثرة و تنوع المنتجين و حريتهم المطلقة في اختيار نشاطهم الاقتصادي ، تطبيقا **لمبدأ الحرية الاقتصادية** ، و في اختيارهم للسلع التي يرغبون في انتاجها ، فرغبات المستهلكين هي التي تحدد مجالات الإنتاج ، فمثلا إذا ازدادت طلباتهم على منتج محدد يتجه المنتجون إلى إنتاجه ، و العكس صحيح ، وذلك تطبيقا **لمبدأ سيادة المستهلك.**

د– المنتج له الحرية المطلقة في الانفراد أو المشاركة مع الآخرين فيما يملكه من موارد الإنتاج والسلع و الخدمات ، و هذا يعني وجود الملكية الفردية ، و أيضا الملكية المشتركة ، التي تسمح لهم بتأسيس الشركات ، وذلك تطبيقا **لمبدأ الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج**.

هـ – الاعتماد على نظام حرية السعر ، هذا النظام الذي يعتمد على تخفيض الأسعار من أجل الترويج للسلع .

و – الحرية المطلقة للمنتجين في المنافسة، مع الخضوع للقوانين التي تحكمها ، تطبيقا **لمبدأ المنافسة الحرة**.

ز – الربح هو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، أي تحقيق المصلحة الخاصة للمنتج بأقل تكلفة.

3 – الايجابيات :

أ – توفير الحاجات اللامتناهية للأفراد ، و استغلال الكفاءات و الزيادة في الإنتاج من حيث الكمية والنوعية.

ب– الحرية الاقتصادية المعبَّر عنها بحرية الفرد في التملك و العمل و الإنتاج ، و أيضا حريته في اختيار السلعة التي يريد استهلاكها.

ج– سعي المنتجين لتحقيق الربح، باعتباره المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي، فقط لابد أن يكون مشروعا.

د – قانون العرض و الطلب ، و الذي يمثل الآلية التي تتحكم في أسعار السلع و البضائع ارتفاعا وانخفاضا.

هـ ـ تحسين المستوى المعيشي نسبيا ، بسبب زيادة الإنتاج و تنوع السلع و ظهور سلع و خدمات جديدة ، أي ارتفاع المستوى المعيشي للفرد بسبب النمو الحاصل في الاقتصاد ، و زيادة الدخل القومي.

و ـ الابتكار و الكفاءة الاقتصادية نتيجة للمنافسة الحرة بين المنتجين.

4 – السلبيات :

أ – تجمع الثروة في يد فئة قليلة من أفراد المجتمع ، و ظهور الطبقية الاجتماعية بسبب سوء توزيع الدخل و الملكية ، فتوجد طبقتين ، طبقة مالكي وسائل الإنتاج ، و طبقة العمال.

ب – الاحتكار و الإسراف في استخدام الموارد ، أدى إلى تحول السوق من المنافسة إلى الاحتكار، ويعني هذا الأخير انفراد مشروع ما بإنتاج سلعة محددة ، فلا يستطيع مشروع آخر منافسته في انتاج هذه السلعة ، وعليه سيتمكن المحتكر في هذه الحالة من السيطرة على السوق من حيث كمية السلعة ، وسعرها ، حيث يمكنه تخفيض الإنتاج ، و بالتالي ارتفاع السعر إذا زاد الطلب عليها ...

ج– تجاهل المنفعة الإجتماعية ، لان المنتجين يهدفون فقط لتحقيق الربح ، و التركيز على الماديات على حساب أمور أخرى.

د – ظهور أزمات اقتصادية حادة ، و التي يمكن أن تعبر حدود الدولة ، و تزايد حجم البطالة بسبب استعمال الآلات بدلا من العمال.

هـ – زيادة حركة الاستعمار و استغلال الشعوب و نهب خيراتها، و ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الصعيد الدولي.

و – تقييد الحكومات من طرف الكيانات الرأسمالية الضخمة ، و تأثيرها على القرار السياسي في الدولة و التحكم فيه ، ما أدى إلى انحسار السياسة في يد طبقة معينة من المجتمع ، دون أن ننسى تأثير المشروعات الكبرى على الحياة السياسية للدول و العلاقات الدولية ، في حال تحولها إلى شركات متعددة الجنسيات.

ز– الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، و كذا التلوث البيئي.

ثانيا – النظام الإشتراكي

1- التعريف :

هو مجموعة من النظريات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، التي تمجد الملكية العامة لوسائل الإنتاج ، و يهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع ، و كذا تكافؤ الفرص ، وقد ولد على إثر الثورة البلشفية في روسيا عام 1917 ، و هو يقدس ملكية الدولة لغالبية عوامل الإنتاج ومصادر الثروة ، ويدار وفقا لخطة قومية شاملة ، لذا يعرف ب "**الاقتصاد المخطط مركزيا**" ، والذي يهدف لزيادة الدخل القومي مع مراعاة إشراك الأفراد في انتاج الثروة و توزيعها توزيع عادلا.

2- مميزاته :

أ – لا وجود للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إنما **توجد الملكية العامة التي تديرها الحكومة،** من خلال تحديدها للموارد الاقتصادية و عمليات الإنتاج، فتحدد نوعية و كمية السلع المنتجة، وكذا كيفية توزيعها ، فالدولة هي التي تمتلك المناجم ، المصانع ، المزارع ، المؤسسات المالية ، وسائل النقل ...إلخ ، لذا يعتمد عليها الفرد في كل مجالات الحياة.

ب – انعدام الدور الفعال للسعر ، لأن **الدولة تتحكم في الاقتصاد** ، و توفر سلعا محددة ، كما تتولى تحديد أسعارها ، و التي غالبا ما تكون متدنية ، لتباع في بعض الأحيان بأسعار أقل من تكلفتها الحقيقية.

ج – الإنتاج بحسب الحاجات الأساسية للأفراد كالمواد الغذائية و الملابس ، وليس على أساس القدرة الشرائية للأفراد.

3 – إيجابياته :

أ – تحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية من خلال إشراك الأفراد في إدارة و تسيير عمليات الإنتاج في المصانع و المؤسسات الاقتصادية.

ب – الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

ج– إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، حيث تقدمها الدولة بصفة مجانية ، أو بأسعار رمزية.

د – تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، بسبب التخطيط الاقتصادي المركزي ، فتقل بذلك التقلبات الإقتصادية.

هـ – عدم الإعتراف بحافز الربح ، لأن هدف النشاط الاقتصادي في ظل هذا النظام ، هو إشباع الحاجات العامة ، و ليس تحقيق الأرباح.

4– سلبياته :

أ – عدم وجود الحرية الاقتصادية، و بالتالي تعطيل دور القطاع الخاص.

ب – البيروقراطية ، و عدم وجود الحوافز بسبب عدم وجود ما يسمى تحقيق المكاسب الشخصية ، وبالتالي القضاء على المبادرة و الإبداع ، و انتشار الاتكالية.

ج – إهدار الموارد الاقتصادية.

د – تقييد المستهلك و عدم وجود المنافسة التجارية.

هـ – هيمنة الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية.

و – انخفاض إنتاجية العمال، و قلة الكفاءة الاقتصادية بسبب قلة أو انعدام فرص المنافسة.